إشكالية العنف الموجه للأطفال وتجلياتها بأوغندا

The problem of violence against children and its manifestations in Uganda

د. مُحَمَّد جلال حسين [1]

د. مُحَمَّد عبد الراضي محمود [2]

تاريخ الإيداع: 29-05-2021 تاريخ القبول: 02-10-2021 تاريخ النشر: 01-06-2024

ملخص:

يمثل هذا المقال قراءة في الأدبيات المتعلقة بموضوع العنف الموجه للأطفال بدولة أوغندا. حيث يناقش هذا المقال هذه الإشكالية ومظاهرها المتعددة. ومن خلال قراءة الأدبيات تبين لنا وجود العديد من مظاهر العنف الموجه للأطفال بالدولة مثل؛ ختان الإناث، الزواج المبكر، التجنيد القسري، التضحية بالأطفال وغيرها من المظاهر التي تركت آثارًا واضحة على الأطفال الأوغنديين.

الكلمات المفتاحية: الختان؛ الزواج المبكر؛ التجنيد القسري؛ العنف؛ الأطفال.

Abstract:

This article discusses the problem of violence against children and its manifestations in Uganda. The article is based on a discussion of the most important forms of this violence, its causes, and the most important

[1]– كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة، الرمز البريدي 12613، مصر. mohamed.galal@cu.edu.eg (المؤلف المرسل)

[2]– كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة، الرمز البريدي 12613، مصر. prof_mohamedabdo@cu.edu.eg

consequences of it. The study found that there are many manifestations of violence against children in the state, such as: Female circumcision, early marriage, forced conscription, child sacrifice and other manifestations that have left a clear impacts on Ugandan children.

Keywords: Circumcision; Early marriage; Forced recruitment; Violence; children.

مقدمة:

يعتبر العنف الممارس ضد الأطفال ظاهرة عالمية، منتشرة فى كافة المجتمعات بدرجات متفاوتة، وتشمل جميع الثقافات والطبقات الاجتماعية ومختلف الأعراف. ويتخذ العنف عدة أشكال؛ فقد يمارس فى المنزل كختان الإناث والزواج المبكر أو فى الأوساط التعليمية. أو فى مراكز الرعاية والمؤسسات الإصلاحية أو فى مكان العمل. أو فى المجتمع ككل بيد أن فى كل الأحوال يستهدف فئة الأطفال، وهي فئة عمرية تتصف بطبيعة متميزة تتحدد بخاصية الضعف الناجم عن عدم اكتمال النمو البدني والعقلي، ومن ثم فهي لا تمتلك مقومات الدفاع الذاتي لحماية كيانها وحقوقها. ومن الأمور المثبطة أن العنف ضد الأطفال يحظى بقبول اجتماعي على أساس أنه عرف متداول، وينظر إليه باعتباره ضربًا من ضروب التأديب وفروض الانضباط.

ولا تزال الحياة الاجتماعية ممزوجة بالعنف وخاصة العنف الموجه للأطفال، حيث تسعى العديد من المجتمعاتالبشرية نحو تكريس هذا العنف، الأمر الذي جعل نموذج المجتمعات الهادئة والسلمية يبدو وكأنه فكرة وهمية،فالأشكال التي تأخذها ظاهرة العنف ضد الأطفال ترتبط بشكل مباشر بالتأثير المتبادل بين الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى العوامل الأخرى كالعوامل الأسرية وتلك المتعلقة بالمحيط الاجتماعي خارج الأسرة (عبد القادر، قصي، 2017).

وتكشف الدراسات المتخصصة عن خطورة المشكلة وطابعها المعقد بالنظر إلى أسباب وعوامل انتشارها وعواقبها، والنتائج المدمرة التي تترتب عنها بما في ذلك الاضطرابات النفسية، والمشاكل الاجتماعية مما يعني أن العنف يؤثر على البناء المادي والنفسي للطفل ويتسبب في ظهور أجيالاً عنفوانيه فتطرح معه مشكلة الاندماج الاجتماعي. ولعل هذا الوضع يتناقض تماما مع القيم الروحية للمجتمعات والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان والاحتياجات الإنمائية للأطفال.

ومن الأمر المستهجن في وقتنا الراهن ارتفاع معدلات الاتجار ضد الأطفال وخاصة في الدول الإفريقية؛ كأوغندا وجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإصابة بين الأطفال بفيروس نقص المناعة (الايدز).

وبالنظر لدولة أوغندا، لنجدها من أكثر الدول الإفريقية التي يعاني الكثير من الأطفال فيها من ممارسة كافة أشكال العنف؛ والتي تتراوح ما بين الاستغلال الجنسي، ختان الإناث، الزواج المبكر، وتجنيد الأطفال. ومن ثم أصبح التركيز على هذه الأساليب والأشكال من ممارسة العنف من الأهمية بمكان، من اجل التعرف على دوافعها وسبل مواجهتها.

وفي ضوء ذلك، يتمثل الهدف من ذلك المقال في رصد مؤشرات العنف التي تواجه الطفل في أوغندا، والتعرف على واقع ودوافع ظاهرتي ختان الإناث والزواج المبكر والآثار المترتبة عليهما، فضلاً عن التعرف على أساليب وأنماط الاتجار بالأطفال في أوغندا. مع وضع مجموعة من المقترحات للحد من كافة أشكال العنف الموجه للأطفال في أوغندا.

1. تحديد المفاهيم:

1.1. الطفل: الطفل في اللغة هو: الصغير في كل شيء، وأصل اللفظ من الطفولة أو النعومة، وكلمة طفل تطلق على الذكر والأنثى. (الصاح، 1973)

ويتجلى مفهوم الطفل لدى علماء الاجتماع في ثلاثة أوجه، وهي؛ الأولى: هي من مرحلة التكوين ونمو الشخصية وتبدأ من الميلاد حتى طور البلوغ. أما الثانية: فإن الطفولة

تتحدد حسب السن حيث يسمى طفلاً من لحظة الميلاد حتى سن الثانية عشر من عمره. بينما الثالثة تتمثل في؛أن الطفولة هي مدة الحياة من الميلاد إلى الرشد، وتختلف من ثقافة إلى أخرى وقد تنتهي عند البلوغ أو عند الزواج (القشقشي،1993)

بينما يرى علماء النفس إن الطفولة تبدأ من لحظة وجود الجنين في بطن أمه، وهذه الفترة تعتبر من أهم وأخطر مراحل عمره على الإطلاق، وعلى هذا تطور الطفولة يبدأ بالمرحلة الجينية وينتهي بالبلوغ الجنسي(السيد، 1993)

2.1. العنف:

يعرف العنف بأنه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية وبأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين كما عده بعضهم بأنه فعل ينطوي على إنكار للكرامة الإنسانية واحترام الذات، ويتراوح ما بين الإهانة بالكلام وبين القتل والإيذاء بدنياً أو نفسياً (حمزة، 2004)

ويقصد به أيضًا؛ الممارسة المفرطة للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد عليه ومقبول اجتماعيا وهو يتضمن لغة التداول في الأوساط والجماعات سواء كانت إجرامية أو مسلحة، وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال. (بحري، مطيشان، 2011).

بينما عرفت اتفاقية حقوق الطفل في المادة (19) العنف على أنه "كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية" كما عرفت منظمة الصحة العالمية العنف بأنه" الاستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها، من قبل الشخص ضد نفسه أو ضد شخص أخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان". (عبد الراضي، 2012)

3.1. الزواج المبكر:

يعرف الزواج المبكر أو ما يعرف بـ "زواج الأطفال" بأنه الزواج الذي يحدث دون سن 18 عامًا قبل أن تصبح الفتاة قادرة من الناحية الجسدية، الفسيولوجية والنفسية على تحمل مسؤوليات الزواج والإنجاب (Walker, 2012).

4.1. ختان الإناث:

يعد ختان الإناث أحد أشكال العنف الممارس تجاه الأطفال في المجتمع الأوغندي، وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "كافة الإجراءات المتمثلة في إزالة جزء أو كل الأعضاء التناسلية الأنثوية الخارجية أو إلحاق إصابات أخرى بها لأسباب غير طبية" WHO, (2011).

وهناك أربعة أنواع من الختان وهي: النوع الأول، ويتمثل في الإزالة الجزئية أو الكلية للبظر. بينما يتمثل النوع الثاني في الإزالة الجزئية أو الكلية للبظر والشفرتين الصغيرتين، مع أو بدون استئصال الشفرين الكبيرين. وينتشر هذا النوع في مجتمع "سابيني" Sabiny وتخضع له الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 12: 15 سنة. أما النوع الثالث فيتمثل في تضييق فتحة المهبل عن طريق تغيير وضعية الشفرين الصغيرين والكبيرين، مع أو بدون استئصال البظر وهو ما يطلق عليه مسمى (الختان الفرعوني)، وهو الأكثر انتشارًا بين "البوكوت" Pokot. بينما يتمثل النوع الرابع في جميع الإجراءات الضارة التي تتعرض لها الأعضاء التناسلية الأنثوية لأغراض غير طبية، مثل إحداث الوخز أو الثقب أو الشق والتجريف، وهناك نوعًا أخر ينتشر لدى الباجندا يتمثل في العمل على استطالة الأجزاء الخارجية للأعضاء التناسلية للفتيات عن طريق مد الشفرتين الصغيرتين ويتم ذلك قبل وصول الفتاة لسن البلوغ والغرض منها هو زيادة المتعة الجنسية لدى الرجال والنساء(Perez, 2011) .

5.1. الاتجار بالبشر:

يقصد بالاتجار بالبشر؛ تجنيد أو نقل أو ترحيل أو تشغيل أي شخص باستخدام التهديد أو العنف أو أي نوع من أنواع الإجبار أو الغش, أو الاختطاف أو الخداع أو سوء استخدام القوة أو استغلال موقف ضعف, أو عن طريق إعطاء أو اخذ منافع أو أموال للوصول إلي موافقة شخص له سيطرة علي شخص أخر, وذلك من أجل الاستغلال ويتضمن الاستغلال– علي أقل تقدير الاستغلال – من أجل البغاء أو أي نوع آخر من الاستغلال الجنسي، العمالة القهرية، الاستبعاد، أو أي ممارسة شبيهة، أو نزع أي عضو من أعضاء الجسم ولا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص علي الاستغلال محل اعتبار عند التجريم القانوني. وإذا كان هذا هو التعريف بالشكل العام، فإن الأطفال هم الأكثر عرضة للاتجار بهم (رافع، 2009).

3. صور وأنماط العنف ضد الأطفال في أوغندا

1.3. الزواج المبكر

يعد الزواج المبكر من الممارسات متأصلة الجذور في السياق الثقافي الأوغندي، فقد أكد المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (ICRW) أن أوغندا تحتل المرتبة التاسعة بين الدول من حيث نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل سن 18 عام، فهناك أكثر من نصف النساء الأوغندية تزوجن قبل سن 18 عامًا الذي يعد السن القانوني للزواج. (Green et al., 2009). في تقرير آخر تبين أن (46,3%) من النساء اللاتي يتراوح أعمارهن ما بين 20–24 عامًا قد تزوجن قبل سن 18 عامًا (Walker, 2012). أما في تقرير المسح الديموغرافي لأوغندا أظهر أن (49٪) من النساء اللاتي يتراوح أعمارهن ما بين 20–49 عام قد تزوجن قبل سن 18 عامًا وأن (15٪) منهن تزوجن في سن 15 عامًا (UBOS & ICF, 2012).

على الرغم من أن الزواج ما قبل ذلك السن يعاقب عليه في القانون الأوغندي تحت فئة "هتك العرض"؛ إلا أن ما زال مستمرًا في قطاعات عريضة من أوغندا (Bantebya et al., 2014). وقد أكد Lubaale (2013) في دراسته على أن زيجات الأطفال لا تزال

تحدث بين كافة المجموعات العرقية والدينية والثقافية في أوغندا، على الرغم من كونها إحدى الدول الموقعة على الأحكام الدولية لحماية الأطفال مثل اتفاقية الأمم المتحدة. كما أكدت على أن زواج الأطفال ينتشر بمعدلات مرتفعة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. ولكن ذلك لا يعنى أن الزواج المبكر قاصرًا فحسب على المناطق الريفية، فهو بالفعل منتشر أيضًا بالمناطق الحضرية ولكن بمعدلات أقل من المناطق الريفية، وقد أكدت على ذلك أيضًا "جلال" (2016)، حيث أشار إلى أن الزواج المبكر مازال منتشرًا في كامبالا على الرغم من التحضر الذي شهدته وارتفاع معدل الملتحقين بالتعليم بها مقارنة ببقية المناطق الأوغندية الأخرى التي لم تحظ بنفس القدر من التحضر والنهوض بالتعليم.

وفيما يتعلق بأسباب انتشار الزواج المبكر، فقد أشار Green& et al. (2009) إلى أن هناك العديد من العوامل المسؤولة عن الانتشار الواسع للزواج المبكر في أوغندا، ومن هذه العوامل؛ انتشار المجاعات في بعض المناطق الأوغندية –وما ترتب عليه من قيام العديد من الآباء بتبادل بناتهن مقابل الحصول على الطعام، تعرض الفتاة للاغتصاب أو انغماسها في الممارسات الجنسية غير المشروعة والتي نجم عنها حمل الفتاة–ما ترتب عليه من اضطرار الأب إلى تزويجها من المسئول عن حدوث ذلك لتجنب العار والفضيحة. كما أكدت الدراسة أيضًا على أن الفقر يعد أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن انتشار الزواج المبكر، حيث ينظر بعض الآباء الفقراء إلى بناتهن على أنهن يمثلن عبئًا اقتصاديًا في الوقت الذي ينظرون فيه إليهن على أنهن يمثلن أحد الأصول التي تملكها العائلة والتي يمكن استبدالها بالأموال والممتلكات والمواشي عن طريق الزواج. ومن العوامل الأخرى التي رصدتها الدراسة، ارتباط المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة بالزواج والإنجاب، والذي مثل الدافع وراء قيام الآباء بتزويج بناتهم الصغيرات من أجل تحقيق الوضع الاجتماعي والأمن الاقتصادي، فضلاً عن رغبة الوالدين في الحفاظ على عذرية فتاتهم وحمايتها من الانغماس في النشاط الجنسي قبل الزواج والذي قد يترتب عليه حدوث الحمل غير المخطط له.

بينما أشارLubaale (2013) بأن هناك العديد من العوامل التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بارتفاع معدلات الزواج المبكر للأطفال، ويأتي في مقدمة هذه العوامل؛ الفقر، ويتبعه بعد ذلك انخفاض مستوى التعليم، ومنطقة الإقامة. كما أشار Oguttu & Nassolo (2011) إلى أن الحمل المبكر، وضغط الأقران، وفشل الآباء في دفع الرسوم المدرسية بسبب الفقر، والإرغام على الزواج من قبل الآباء، عدم توافر المأوى، والنزاع المسلح والخوف من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يعد من أهم الأسباب الدافعة للزواج المبكر للفتيات.

ومن ناحية أخرى، أكد "جلال" (2018) على أن الانتشار الواسع للزواج المبكر في أوغندا يعزو إلى عدة عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية، والتي تتمثل في؛ الرغبة في ضمان تحقيق الأمن الاقتصادي للفتاة، الرغبة في الحفاظ على عفة الفتاة وحمايتها من الانغماس في الممارسات الجنسية قبل الزواج، فضلاً عن الرغبة في الحصول على المهر، التمتع بالمكانة الاجتماعية المرموقة والحصول على احترام المجتمع لها، حيث ترتفع مكانة المرأة في هذا المجتمع بعد زواجها وتزداد المكانة ارتفاعًا بمقدار عدد الأبناء التي تنجبهن المرأة. كما أكدت الدراسة على أن حالة الفقر التي تشهدها الفتاة وأسرتها تعد من أهم الدوافع وراء اتجاه الوالدين لتزويج فتاتهم في سن مبكر حتى يتثنى لهم الحصول على المهر الذي يدفعه المتقدم للزواج منها من ناحية، وللتخلص من العبء الاقتصادي للفتاة ونقل مسئولية التكفل بمتطلباتها لزوجها وبالتالي تخف الأعباء التي تقع على عاتق والدها من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن البعض من الآباء الذين شملتهم عينة الدراسة قاموا بتزويج فتاتهم في سن مبكر نتيجة انغماس الفتاة في الممارسات الجنسية غير المشروعة وما تبعه من حدوث الحمل، حيث قاموا بتزويجها من المتسبب في حدوث الحمل، وقد أكدوا في هذا الصدد على أن والد الفتاة في بعض الآحيان قد يضطر إلى التنازل عن بعض الحقوق كالمهر وخلافه تفاديًا لرد فعل المجتمع تجاهه في حال انكشاف أمر أبنته. ومن ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى أن هناك بعض الحالات التي يضطر بها الوالدين إلى تزويج أبنتهم في سن مبكر، ومن تلك الحالات؛ وفاة اختها

الكبيرة وتركها لأطفال يحتاجون إلى رعاية، فيقوم الأب في هذه الحالة بتزويج الفتاة الصغيرة لزوج أختها المتوفية لتحل محلها كزوجة وكمربية للأطفال، وفي بعض الحالات الأخرى تتجه المرأة التي توفي زوجها إلى تزويج بناتها في سن مبكر للتخلص من العبء الاقتصادي لتلك الفتيات.

وفي ضوء ما سبق استعراضه، يمكننا إيجاز العوامل المسؤولة عن الزواج المبكر– على الرغم من وجود القوانين التي تجرم ذلك –في النقاط التالية؛ (1) ارتفاع معدلات الفقر. (2) انتشار المجاعات في بعض المناطق الأوغندية مما دفع بالآباء إلى تبادل بناتهن بالطعام. (3) تعرض الفتاة للاغتصاب أو انغماسها في العلاقات الجنسية غير المشروعة وما يترتب من حدوث الحمل غير المرغوب فيه، الأمر الذي يدفع بالكثير من الآباء إلى تزويج بناتهم من المسئولين عن حدوث ذلك الحمل لتجنب العار والفضيحة. (4) نظرة بعض الآباء الفقراء إلى بناتهم على أنهن يمثلن عبئًا اقتصاديًا وبالتالي يقومون بتزويجهن في سن مبكرة للتخلص من ذلك العبء الاقتصادي. (5) نظرة بعض الآباء لبناتهم على أنهن يمثلن أحد الأصول التي تملكها العائلة والتي يمكن استبدالها بالأموال والممتلكات والمواشي عن طريق الزواج. (6) ارتباط المكانة الاجتماعية للمرأة بالزواج والإنجاب لذلك يفضل العديد من الآباء تزويج بناتهم الصغيرات من أجل تحقيق الوضع الاجتماعي والأمن الاقتصادي لهن. (7) الحفاظ على عذرية الفتاة وحمايتها من الانغماس في النشاط الجنسي قبل الزواج والذي قد يترتب عليه حدوث الحمل غير المخطط له.

وإذا أمعنا النظر في الأسباب الرئيسية للزواج المبكر لنجد أن أغلبها ذات طابع اقتصادي في المقام الأول ويكمن ورائها حالة الفقر التي تعاني منها العديد من الأسر، تلك الأسر التي تجد في الزواج المبكر لبناتهم الملاذ للخروج من حالة الفقر التي يعيشونها سواء من خلال الحصول على موارد مالية متمثلة في المهر الذي يدفعه العريس المتقدم للزواج بصرف النظر عن عمره أو من خلال التخلص من العبء الاقتصادي الذي يقع على كاهل رب الأسرة ونقل مسئولية أبنته لزوجها.

أما فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن الزواج المبكر، فقد تبين لنا في ضوء الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بظاهرة العنف الموجه للأطفال في أوغندا تحديدًا،أن هناك العديد من الآثار السلبية التي تتركها تلك الظاهرة على العديد من قطاعات المجتمع كالصحة، التعليم، والاقتصاد. حيث أشار Bantebya & et al (2014) إلى أن الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكر يصبحن أكثر عرضة من أقرانهن للتسرب من المدرسة والحرمان من فرص التنمية، كما أن هذا الزواج يترتب عليه حدوث الحمل المبكر، وإنجاب المزيد من الأطفال مما ينعكس بالسلب على التركيب السكاني. بينما أشار Nour (2006) إلى أن الزواج المبكر يجعل الفتيات أكثر عرضة لمضاعفات الحمل والوفاة جراء الولادة نتيجة تسمم الحمل، حدوث نزيف ما بعد الولادة، أو تعسر الولادة. وفي هذا الصدد، أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF على أن الفتاة التي تزوجت قبل سن 15 عامًا أصبحت أكثر عرضة خمس مرات للوفاة أثناء الحمل والولادة مقارنة بالفتاة التي تزوجت في سن 20 عامًا (Malhotra, 2010).

كما أكد أيضًا كلاً من Oguttu &Nassolo (2011) و Lubaale (2013) على أن الزواج المبكر ترتب عليه تسرب العديد من الفتيان من المدارس وحرمانهن من مواصلة التعليم وما ينجم عنه من انخفاض مستواهن التعليمي، بالإضافة إلى غياب المشاركة الفعالة لهن في العمل التنموي يعدان من الآثار الناجمة عن الزواج المبكر. ومن ناحية أخرى، أشار Birech(2013) إلى أن الفتيات اللاتي تزوجن في سن مبكر أصبحن أكثر عرضه لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا وخاصة الإيدز، وذلك لعدة أسباب منها أن الفوارق العمرية بين الفتاة وبين زوجها ربما أتاح له الفرصة للزواج من قبل، وبالتالي تعدد علاقاته الجنسية مع عدد من الشركاء، إضافة إلى ذلك فمن الناحية الفسيولوجية لم يكن الجهاز التناسلي للفتاة قد تطور بالشكل الجيد مما يجعله عرضه لحدوث التمزقات والجروح التي من شأنها زيادة فرص انتقال المرض إذا ما كان الزوج مصاب بالفيروس.

بالإضافة إلى ما سبق، أشار "جلال"(2016) إلى أن الزواج المبكر للفتيات في أوغندا نجم عنه العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية. بالنسبة للأثار الاجتماعية تمثلت أهمها في؛ تحمل الفتاة مسئولية تربية ورعاية الأبناء في سن مبكر، مما ينهك قواها وغالبًا ما تفشل في تربية هؤلاء الأطفال نتاج هذا الزواج لقلة خبرتها أو لعدم اقتناعها التام بزواجها. فضلاً عن حرمانها من التمتع بفترة شبابها نتيجة تقيدها بتربية الأبناء في وقت مبكر. هذا بالإضافة إلى حرمانها من فرص التعليم والعمل وخاصة بمجرد حدوث الحمل وما تطلبه تلك المرحلة من ضرورة الحصول على قدر من الراحة وعدم بذل المجهود، وما يتبع ذلك من انشغالها بتربية الأطفال ورعاية أسرتها ككل والذي بدوره يستهلك جزءًا كبيرًا من وقتها ولم تتاح أمامها الفرصة لمواصلة تعليمها أو عملها. أما بالنسبة للآثار النفسية؛ فقد تمثلت فيالشعور بالمعاناة والتوتر النفسي نتيجة تحملها للمسئولية في سن مبكر وعدم قدرتها على التأقلم مع الوضع المستجد. بالإضافة إلى الاكتئاب الناجم عن ضعف القدرة على الدفاع عن النفس والتفاوض بشأن الحصول على حقوقها وخاصة في حالة زواجها من رجل كبير السن. فضلاً عن تدهور الحالة الجسدية والعقلية وعدم قدرتها على التفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بشأن الأسرة وخاصة الأبناء. وكراهية الفتاة للأطفال نتاج هذا الزواج وعدم الاهتمام بتربيتهم التربية السليمة. وفي بعض الأحيان تقبل الفتاة على تناول الكحوليات والمواد المخدرةكالماريجوانا (الحشيش). أما بالنسبة للآثار الصحية، فقد تمثلت أهمها في احتمالية انخراط المرأة في الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج مع أفراد من نفس فئتها العمرية في حالة زواجها من رجل كبير السن، وما قد يترتب على ذلك من تعرضها للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا. فضلاً عن حدوث تعسر الولادة لعدم اكتمال النمو الجسدي للفتاة وخاصة الجهاز التناسلي وعدم صلاحيته للولادة في هذا العمر وقد ينتهي الأمر بوفاة الجنين. واحتمالية حدوث الإجهاض لصغر سن الفتاة وعدم قدرتها الجسدية على تحمل أعباء الحمل ومشاقه وقد ينتهي الأمر بوفاتها. هذا بالإضافة إلى احتمالية إصابتها بأمراض المسالك البولية وحدوث

بعض المشكلات في الرحم نتيجة الولادة في سن مبكر. والإصابة بالناسور وخاصة الناسور الولادي والذي ينتشر بشكل ملحوظ في أوغندا وتعاني منه غالبية النساء.

2.3. ختان الإناث

في الوقت الحالي ينتشر ختان الإناث في 28 بلدًا أفريقيًا، بالرغم من أن 21 دولة من تلك الدول لديها قوانين تجرم القيام بالختان (Maleche& Day, 2011)، ومن هذه الدول نيجيريا (Takim& David, 2013)، إثيوبيا، مدغشقر، غانا، كينيا وأوغندا (WHO, 2009).

وفقًا للمسح الصحي السكاني لعام 2011 في أوغندا، يقدر انتشار ختان الإناث بين الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 15–49 سنة بحوالي (1,4٪)، وبالتالي تحتل أوغندا المركز الأخير بين الدول الإفريقية التي تمارس عادة الختان. وهناك اختلافات إقليمية فيما يتعلق بانتشار الختان بأوغندا، حيث تتمثل أعلى معدلات للختان في المنطقة الشرقية–خاصة لدى جماعة سابيني Sabiny، ومنطقة كاراموجا Karamoja التي تقع في شمال شرق أوغندا–خاصة لدى جماعات كاداما Kadama، التبث Tepeth، البوكوت Pokot. وغالبًا ما يتم الختان لدى تلك الجماعات أثناء شعائر التكريس أو ما يعرف بـ "طقوس العبور والاستعداد للزواج"، حيث ترتبط هذه الممارسة ارتباطًا وثيقًا بالزواج المبكر ومهر العروس، فبمقتضاها يزداد مقدار المهر المقدم للعروس التي تم ختانها مقارنة بالتي لم يتم ختانها. هذا بالإضافة إلى أن الختان يعد وسيلة لتمييز هذه المجموعات العرقية عن جيرانهم الذين لا يمارسون ختان الإناث والذين تربطهم بهم علاقة عدائية في بعض الأحيان. وتشير بعض البيانات إلى انتشار هذه الممارسة أيضًا بين الجاليات الصومالية والنوبية التي تقيم في أوغندا (Allen & et al., 2013). وبالتالي، فإن الختان في أوغندا قاصرًا على جماعات بعينها وليس شائعًا لدى كافة الجماعات القبلية والعرقية.

وخلال السنوات القليلة الماضية سعت الدولة إلى الحد من انتشار الختان بين هذه المجموعات العرقية بقدر الإمكان، حيث قام الرئيس "يوري موسيفيني" في مارس 2010م بفرض قانون يحظر القيام بأي شكل من أشكال الختان، ونص هذا القانون على أن كل من ينفذ أو يسهل عملية ختان الإناث يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات بما في ذلك أولئك الذين يقومون بتنفيذ ذلك الإجراء أو المحرضين على فعله كالوالدين أو غيرهم. كما نص القانون على أن في حالة وفاة الفتاة التي خضعت لهذا الإجراء يسجن المتورطين مدى الحياة. كما دعا الرئيس إلى القيام بالعديد من حملات التوعية في مجتمعي البوكوت وسابيني حول العواقب الصحية الوخيمة الناجمة عن ختان الإناث، وأكد على ضرورة تدريب أفراد الشرطة والقضاء على كيفية تطبيق القانون الجديد(UNFPA & UNICEF, 2010). وعلى الرغم من كافة تلك الجهود المبذولة؛ إلا أن هناك بعض الجماعات التي تتحدى القانون وتقوم بإجراء الختان في الخفاء أو عبر الحدود في كينيا خوفًا من الملاحقة القضائية (Allen et al., 2013).

وفيما يتعلق بأسباب ختان الإناث لدى بعض القبائل، نجد أنها تلك العوامل قد تختلف إلى حد ما بين الجماعات العرقية الأوغندية وأن تشابهت في بعض الأحيان. فلدى جماعة سابيني، يعد الختان طقسًا تقليديًا أقره أسلافهم ولابد من القيام به حتى تتمكن الفتاة من الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج والأنوثة، كما أنه يضمن الحفاظ على عفة الفتاة وإخلاصها لزوجها، هذا بالإضافة إلى أن الختان لديهم يعد وسيلة لتمييزهم عن الجماعات العرقية الأخرى في أوغندا. ولعل من الأسباب الأخرى التي دفعت الكثير من نساء سابيني للخضوع لعملية الختان هو إيمانهن بالأسطورة السائدة في مجتمعهن والتي تقتضي بأن المرأة التي يتم ختانها يستمر زواجها مقارنة بالمرأة التي لم يتم ختانها (Namulondo, 2009). هذا بالإضافة إلى أن المرأة التي تمتثل لهذه الممارسة تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع مقارنة بالمرأة غير المختونة والتي غالبًا ما يتم حرمانها من تولي بعض المناصب القيادية والعليا في المجتمع، إضافة إلى منعها من القيام ببعض الأعمال المنزلية لكونها غير

طاهرة ونظيفة من وجهة نظرهم، فهي لا يسمح لها بالدخول إلى حظائر الماشية سواء لإزالة الروث من تحتها أو لحلبها اعتقادًا بأن قيامها بذلك سيعمل على تلوث الحليب وعدم صلاحيته للاستخدام، كما لا يسمح لها بالصعود إلى صوامع الغلال ولا تقوم بتقديم الطعام لكبار السن(Allen & et al., 2013).

بينما لدى جماعة البوكوت، يتم إجراء الختان لإعداد الفتاة للزواج، حيث يعد الختان شرطًا أساسيًا للزواج ولا يقبل أي رجل الزواج من امرأة غير مختونة لأنها تعد غير طاهرة وغير نظيفة من وجهة نظرهم. ويرتبط الختان لدى تلك الجماعة بمهر العروس، حيث يقدم للفتاة المختونة عند زواجها مهرًا يفوق المهر الذي يقدم للفتاة غير المختونة، لذلك يقبل الكثير من الآباء على إجراء الختان لفتياتهم حتى يتثنى لهم الحصول على المهر الوفير. بينما لدى جماعة التبث، فإن العوامل الدافعة للختان تتشابه مع العوامل السائدة لدى جماعة البوكوت، بالإضافة إلى أن الختان وفق منظورهم يعد ضمانًا للزواج الطاهر ويساعد على إبراز ملامح الأنوثة لدى الفتاة ويعمل على تحديد هويتها الجنسية والثقافية (Allen et al., 2013).

أما لدى جماعة باجيسو Bagisu، فقد تمثلت العوامل الدافعة للقيام بالختان في الرغبة الوالدين في الحفاظ على عفة الفتاة، حيث يسود اعتقاد لديهم بأن الختان يعمل على الحد من الدافع الجنسي المفرط لدى الفتاة، وبالتالي يتم حمايتها من الانغماس في الممارسات الجنسية والتي بمقتضاها قد تفقد عذريتها وعفتها. فضلاً عن إعداد الفتاة للزواج، حيث ينظر أفراد جماعة باجيسو إلى أن الفتاة غير المختونة باعتبارها غير كاملة الأنوثة ولا تمتلك الرغبة الجنسية، وبالتالي لا تطلب للزواج ولا يرغب بها الرجال. ومن العوامل الأخرى المسؤولة عن انتشار الختان لدى الباجيسو، تلك المتعلقة بنظرة الجماعة للأجزاء التي يتم إزالتها على أنها أجزاء خاصة بالذكور ولا مكان لها في جسد المرأة وبالتالي لابد من إزالتها، فضلاً عن رغبة الفتيات في الحصول على المكانة الاجتماعية المرموقة والاحترام المجتمعي لهن، فتلك الجماعة

تعطي قدرًا من الاحترام والمكانة الاجتماعية المرتفعة للفتيات اللاتي تم ختانهن مقارنة بالأخريات اللاتي عزفن عن الختان (جلال، 2018).

أما فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن ختان الإناث، فهي تتسم بالتعدد والتنوع، حيث لا تقتصر على الآثار الصحية فحسب، بل تشمل أيضًا بعض الآثار الاجتماعية والنفسية. فختان الإناث يعد بمثابة الصدمة التي تصيب الفتاة عقب القيام بها لما له من مضاعفات عديدة تؤثر على الحالة الصحية والنفسية للفتاة. ومن أهم المضاعفات الفورية التي تحدث عقب إجراء الختان؛ الشعور بالألم الشديد، النزيف، الإصابة بالتيتانوس نتيجة لتلوث الأدوات المستخدمة، تعفن الدم، احتباس البول، نشوء القروح المفتوحة في المنطقة التناسلية، بالإضافة إلى بعض المضاعفات طويلة الأجل والتي من أهمها حدوث التهابات المثانة والمسالك البولية (Allen & et al., 2013).بالإضافة إلى احتمالية الإصابة بالإيدز عن طريق الأدوات المستخدمة في إجراء العملية والتي تستخدم مع العديد من الفتيات دون تعقيم مسبق (Monjok, 2007). ومن ناحية أخرى، أشارت منظمة الصحة العالمية في إحدى دراساتها – التي أجريت على 28 ألف امرأة حامل في ستة بلدان أفريقية–إلى أن الفتيات اللاتي تم ختانهن لديهن معدلات أعلى من الولادة القيصرية، حدوث نزيف ما بعد الولادة والإصابة بالناسور في المناطق التي تم قطع الأجزاء منها مقارنة بغيرهن من الفتيات غير المختونات، فضلاً عن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال لديهن(WHO, 2012) . كما أفادت بعض التقارير بأن الفتيات اللاتي خضعن لعملية الختان خفضت لديهن الرغبة الجنسية وقل شعورهن بالرضا الجنسي، وأصبحن يعانين من الآلام أثناء الجماع (Namulondo, 2009). أما فيما يتعلق بالآثار النفسية الناجمة عن الختان، فقد تمثلت في الاضطرابات النفسية، الشعور بالقلق، الخوف، وتدني احترام الذات (جلال، 2019).

3.3. الاتجار بالأطفال

لقد أضحى الاتجار بالأطفال بمثابة مشكلة إنسانية خطيرة تجذب انتباه العالم نتيجة ارتفاع معدلاته بشكل واضح خلال الفترات الماضية وحتى الآونة الأخير. وقد أشار تقرير

الولايات المتحدة لعام 2005 حول الاتجار بالبشر، إلى أن ما بين 600.000 إلى 800.000 من الرجال والنساء والأطفال يتم الاتجار بهم عبر الحدود الدولية كل عام، وتمثل نسبة الأطفال بهم ما يصل إلى (50%) (Kasirye, 2007).

وتعد أوغندا بمثابة الدولة المصدرة للأطفال بغرض الاتجار بهم، وقد أكد على ذلك التقرير الذي أصدرته وزارة العمل الأمريكية (USDOL) والتي أكدت فيه أن أوغندا تعتبر بلد المصدر والعبور لتهريب الأطفال للاتجار بهم. ويحدث الاتجار بالأطفال في أوغندا على مستويين، المستوى الأول وهو المستوى المحلي، حيث يتم نقل الأطفال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية للعمل في مجال الجنس التجاري والخدمة المنزلية. بينما المستوى الثاني – وهو المستوى الدولي، فيتم فيه نقل الأطفال إلى البلدان الإفريقية الأخرى أو بلدان الشرق الأوسط للعمل بمجال الخدمة المنزلية أو إلى أوروبا للعمل بمجال الدعارة(UYDL, 2009). ويشكل الاتجار الداخلي النسبة الأكبر من الاتجار مقارنة بالاتجار الدولي نتيجة لكون الاتجار الداخلي أصبح بمثابة القاعدة السائدة بين سكان المناطق الريفية، حيث يدفعون بأطفالهم للانتقال للمناطق الحضرية بغرض الحصول على فرص أفضل للحياة (Nambatya&Gubo, 2016).

وينتشر الاتجار بالأطفال في قطاعات عريضة من أوغندا، خاصة في كاراموجا Karamoja بالتحديد في مقاطعات كاتاكوي وكومي وسوروتي –وهي مناطق شبه قاحلة بشرق أوغندا على حدودها مع كينيا تعاني من انتشار المجاعات والفقر وسرقة الماشية–، وينتشر أيضًا في مقاطعة موروتو. حيث يتم عرض الأطفال وخاصة الفتيات في أسواق بيع الماشية، ويأتي الرجال لشراء الفتاة مقابل 100 ألف إلى 300 ألف شلن (Kasirye, 2007).

وتتعدد وتتنوع شخصية المتاجرين بالأطفال في أوغندا لتشمل؛ سائقي السيارات الأجرة والدراجات النارية، العاملين في مكاتب توظيف العمالة، القوادين وأصحاب الحانات وبيوت الدعارة، المسؤولون عن دور الأيتام، المعالجون التقليديون، جماعات التمرد، فضلاً عن

جماعة الأقران وخاصة الأطفال الذين تعرضوا للاتجار في السابق أو أحد الجيران في القرية والذي انتقل للعيش في المراكز الحضرية. ويعمل البعض من هؤلاء المتاجرين بشكل سري إما كأفراد مستقلين أو كجزء من شبكة محلية أو عالمية. ويقوم هؤلاء المتاجرين بإغراء الأطفال وأسرهم وإعطائهم وعودًا زائفة بمستقبل أكثر إشراقًا وحياة جيدة يتوافر بها كافة الاحتياجات المعيشية من ملبس، مسكن، فرص عمل، تعليم وزواج، فضلاً عن تحويل الأموال إلى أسرهم. ويستهدف هؤلاء المتاجرين الأسر الفقيرة والتي تعاني من التفكك الأسري واضطراب العلاقات الأسرية لتسهيل المهمة، حيث يجد الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري في ذلك الفرصة الجيدة لمغادرة المنزل تطلعًا لحياة أفضل (Nambatya&Gubo, 2016).

أما فيما يتعلق بالطرق والسبل المتبعة لاستقطاب الأطفال فهي تختلف اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى ووفقًا لسن الأطفال الذين يتم الاتجار بهم. ففي بعض الحالات يتبع المتاجرون أسلوب الخطف والسرقة للأطفال من أمام منازلهم أو أماكن تجمعاتهم كالمدارس أو أثناء تنقلهم بمفردهم، وذلك بعد تخديرهم حتى لا يتعرفوا على هوية المتاجرين والطريق الذي يسلكونه أثناء عودتهم (UYDL, 2009). في معظم الحالات، يقوم المتاجرين بتغيير أسماء الأطفال وإصدار شهادات ميلاد جديدة لهم حتى بات هؤلاء الأطفال لا يتذكرون أسماءهم الحقيقية أو تواريخ ميلادهم (Kasirye, 2007).

وفي حالات أخرى يحصل المتاجرون على الأطفال من خلال أحد الوسطاء الذي يكون على علاقة وطيدة مع أسرة الطفل، حيث يقوم الوسيط بإقناع أسرة الطفل والحصول على موافقتهم وذلك بعد إقناعهم بالمزايا التي سيتمتعون بها مقابل إرسال الطفل للعمل معه. وفي بعض الأحيان، يتبع المتاجرون أسلوب الدعاية والإعلان من خلال الملصقات واستخدام مكبرات الصوت لاستقطاب الأطفال الراغبين في الحصول على فرص أفضل في للحياة في المراكز الحضرية أو خارج حدود البلاد. ومن السبل الأخرى المتبعة في استقطاب الأطفال، ما يعرف بـ" أسلوب التبني الزائف" وهو يمثل أحد الوسائل المتبعة لاستقطاب الأطفال بموافقة الوالدين. وفيه بعض الوسطاء بمحاولة إقناع الوالدين بتوفير حياة كريمة لطفلهم وحصولهم على

المال الوفير مقابل التنازل عن أبنهم وإرساله معه ليعيش في كنف إحدى الأسر الثرية في المراكز الحضرية. وغالبًا ما يوافق الوالدين على ذلك بدافع الفقر وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية (UYDL, 2009). وقد دعم تنازل الوالدين عن أطفالهن بعض العادات والتقاليد الثقافية السائدة لدى بعض القبائل الأوغندية، وخاصة لدى جماعة "أيتيسو" Iteso، فقد كان من السائد لدى تلك الجماعة أن تقوم الأسرة بالتنازل عن طفلتهم لأحد أقاربهم – سواء كان أحد الأخوة، الأخوات، الخالات، الأعمام، العمات– وذلك في حالة فقدان ذلك القريب أو القريبة لطفلهم الرضيع، أو في حالة الإصابة بالعقم وعدم القدرة على الإنجاب، وذلك لرعايتهم بدلاً من استئجار الخادمات التي تكون في بعض الأحيان مكلفة. وفي ضوء هذا التقليد اعتاد الآباء ترك أطفالهم والتنازل عنهم عن طيب خاطر، كما اعتادوا على الثقة بالشخص الذي يقدمون له طفلتهم(Soroti, 2010).

ويتخذ الاتجار بالأطفال في أوغندا صورًا متعددة ومتنوعة، وفيما يلي لاستعراضًا لأهم تلك الصور والأشكال.

1.3.3. التجنيد القسري (الجنود الأطفال)

لقد أدت النزاعات والحروب المتزايدة في أوغندا إلى التجنيد القسري لعدد كبير من الأطفال. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن أعدادًا كبيرة من الأطفال قد تم اختطافهم بالقوة وتجنيدهم في صفوف جيش الرب للمقاومة للعمل كجنود أطفال أو عبيد جنس أو كزوجات للقادة، أو للعمل كحمالين للسلاح والذخيرة المسروقة لصالح جيش الرب (Nambatya&Gubo, 2016)، وتم توظيف بعضهم للعمل كحراس شخصيين، جواسيس، وطهاه. ولم يقتصر الأمر على تجنيد الأطفال محليًا فقط؛ بل تم تجنيدهم أيضًا للعمل لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية كجنود وعبيد جنس (Kasirye, 2007).

ويتمثل الغرض من تفضيل تجنيد الأطفال عن الشباب والرجال في تحملهم للأذى البدني وتلقيهم للتعليمات دون أبدائهم لأي نوع من المقاومة أو الرفض وذلك بالنسبة

للذكور، أما بالنسبة للإناث من الأطفال فقد نبع التفضيل من الاعتقاد السائد بأنهن أقل عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (Nambatya&Gubo, 2016). فضلاً عن انخفاض قدرة الأطفال على تقييم المخاطر والتعبير عن مخاوفهم والدفاع عن أنفسهم (UYDL, 2009).

وقد تعرض هؤلاء الأطفال لأبشع أشكال العنف الممارس من قبل جيش الرب، والذي تمثلت صوره في الاختطاف، التشويه، الاغتصاب، القتل، التعذيب، العبودية الجنسية والاسترقاق وكافة أشكال العنف الجنسي الأخرى. حيث اعتاد الجيش على ممارسة العنف المتمثل في ضرب الأطفال بالسياط لارتكابهم مخالفات بسيطة أو لتشجيعهم على السير بشكل أسرع وقت القتال، وفي بعض الأحيان يقومون بقتل من لم يستطع مواكبة أوامرهم وتنفيذها. كما يجبر الجيش الأطفال على ضرب المدنيين وقتلهم أثناء القيام بعمليات النهب، ويجبروهم على المشاركة في اختطاف أطفال جدد وسرقة المنازل وحرقها في مناطق أقامتهم الأصلية، فضلاً عن إجبارهم لقتل زملائهم الذين تم ضبطهم أثناء محاولاتهم للفرار ليصبحوا عبرة لزملائهم. وفي بعض الأحيان يقوم جيش الرب ببيع الأطفال لحكومة السودان والصومال مقابل الحصول على الأسلحة والمعدات والزي الرسمي للمتمردين(Kasirye, 2007).

وفقًا لتقرير اليونيسيف (2006)، يُعتقد أن ما بين 25.000-30.000 طفل تم اختطافهم ما بين عامي (1990-2006)، وتختلف تلك الأعداد من عام لأخر حسب الاحتياج العسكري لجيش الرب. كما أكدت بعض التقارير الصادرة عن الوكالات الدولية إلى أن من بين هؤلاء الأطفال المختطفين لا يزال هناك أكثر من 8000 شخص مجهولي المصير ولم يعودوا لديارهم وأسرهم(Kasirye, 2007).

2.3.3. الاستغلال الجنسي

يعد الاستغلال الجنسي للأطفال أحد صور وأنماط الاتجار بالأطفال في أوغندا، بل ويعد الأخطر نتيجة لما يترتب عليه من العديد من الآثار الصحية. وفي هذا الصدد، يقوم الوسطاء ببيع الأطفال لمالكي الحانات وبيوت الدعارة والقوادين والذين بدورهم يقومون

بالاتجار بالأطفال من خلال استغلالهم في تقديم الخدمات الجنسية للعملاء نظير الحصول على المال وتحقيق الربح. ويقوم مالكي الحانات وبيوت الدعارة بإعداد الأطفال وتهيئتهم للقيام بالعمل ويتكفلون بملابسهم ومأكلهم ومسكنهم، ثم يقومون بعرضهم في تلك الحانات والملاهي الليلية لجذب العملاء وراغبي الجنس. وقد يقوم مالكي الحانات والملاهي الليلية بتوظيف بعض الأطفال وخاصة الفتيات للقيام بتقديم فقرات رقص استعراضية كوسيلة لعرضهن على العملاء حتى يتثنى لهم اختيار أحداهن لممارسة الجنس معها، على أن يتم التفاوض في ذلك الأمر مع مديري الحانات والملاهي الليلية والذين يقومون بتحديد التكلفة، ولم يتاح للفتاة خيار القبول أو الرفض فيما يتعلق بهذا الأمر، بل يتم إجبارها على ذلك نظير تكفل المدير بمسكنها وإطعامها وملبسها. وفي حالات أخرى يستغل مالكي الحانات والملاهي الليلية الأطفال في إنتاج المواد الإباحية والتي زاد الإقبال عليها في الآونة الأخيرة(UYDL, 2009).

ولا يقتصر الاستغلال الجنسي للأطفال على الحانات والملاهي الليلية فحسب؛ بل يتم أيضًا في الفنادق ومحطات توقف الشاحنات. وقد كشفت "منظمة العمل الدولية" في دراستها عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في أوغندا عام (2004) أن ما يقارب من 12000 طفل تتراوح أعمارهم ما بين (14 – 17) عام تم استغلالهم في الأنشطة الجنسية التجارية وإنتاج المواد الإباحية. بينما أشار تقرير "منظمة خدمات المرأة والشباب" عام (2003) إلى أن غالبية الأطفال الذين تم الاتجار بهم في مجال الجنس التجاري بأماكن ومحطات توقف الشاحنات على الطريق السريع الذي يربط بين رواندا وكينيا مرورًا بأوغندا تتراوح أعمارهم ما بين (8 – 18) عامًا، وقد مثلت الإناث نسبة (97٪) بينما مثل الذكور (3٪) فقط، وكانت الغالبية منهم ممن تسربوا من المدارس بسبب اليتم وعدم المقدرة على سداد الرسوم المدرسية (Kasirye, 2007).

وهناك شكلاً أخر من الاستغلال الجنسي للأطفال وينتشر بوضوح في المناطق الريفية، وهو ما يعرف بـ "SugarDaddy" وفيه يتم استغلال العديد من الأطفال جنسيًا من قبل كبار السن، وخاصة الفتيات. حيث يتنازل الوالدين عن الطفل لرجل كبير السن يلتزم بتوفير احتياجاتها الأساسية للبقاء مقابل ممارسة الجنس معها، ولا يوجد في هذا الشكل من الاستغلال أية تعاملات مالية تقدم للوالدين مقابل التنازل عن الطفل، ويكون مقابل التنازل فقط توفير الاحتياجات الأساسية للطفل ورعايته، ولكن غالبًا ما لم تستمر تلك العلاقة، وتترك الطفلة عرضه لأشكال الاستغلال الأخرى. وهناك نمط أخر أقل انتشارًا مقارنة بالنمط السالف الإشارة إليه، وهو "Sugar Mammy"، وفيه يتم استغلال الأطفال الذكور من قبل النساء كبر السن اللاتي يلتزمون برعايتهم مقابل تقديم الخدمات الجنسية لهن. (UYDEL et al, 2019).

3.3.3. استغلال الأطفال في العمالة

يعد استغلال الأطفال في العمالة أكثر أنماط الاتجار شيوعًا في أوغندا. وفيه يتم توظيف الأطفال في الأنشطة التي تتسم بظروف العمل السيئة والأعباء الثقيلة وساعات العمل الطويلة والأجر القليل أو بدون أجر. ومن أمثلة تلك الأنشطة؛ العمل بالخدمة المنزلية، صيد الأسماك، الزراعة والبستنة، التعدين، استخراج الأحجار، جمع الخردة، أعمال البناء، فضلاً عن التسول في الشوارع والعمل كباعة جائلين وغيرها من الأنشطة(Nambatya&Gubo, 2016).

ويفصل الكثير من أصحاب الأعمال تشغيل الأطفال مقارنة بالرجال والشباب لكون الأطفال أرخص تكلفة، أقل حزمًا، يعملون لساعات طويلة دون تبرم، يتناولون قدر ضئيل من الطعام، يتحملون ظروف الإقامة السيئة والعمل تحت ظروف تهدد حياتهم دون إبداء أي شكل من المعارضة فضلاً عن كونهم غير قادرين على المطالبة بحقوقهم (Kasirye, 2007).

وقد قدّر المكتب الوطني الأوغندي للإحصاء (2003) إجمالي عدد الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية ممن تتراوح أعمارهم ما بين (5-17) عام بما يقارب 1.5 مليون

طفل(Kasirye, 2007). بينما قدر مكتب مراقبة الرعاية الاجتماعية في مقاطعة كاتاكوي (2009) العدد الإجمالي لأطفال كاراموجا الذين تم الاتجار بهم في تلك المقاطعة بحوالي 300 طفل، وكان يتم استغلالهم من قبل الأسر التي كانت تحتفظ بهم. وكان غالبيتهم يُجبرون على العمل دون الحصول على أجر، وعندما يطلبون أموالهم تهددهم الأسر بإبلاغ الشرطة زوراً بتهمة لم يرتكبوها (Soroti, 2010).

4.3.3. التضحية بالطفل

شهدت أوغندا مؤخرًا ظهور ظاهرة "القتل الطقسي" أو التضحية بالطفل مقابل الحصول على الثروة أو تحقيق غرض ما. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الفقراء فحسب؛ بل يقوم بها أيضًا الأثرياء وذوي القوة والسلطة في المجتمع (Soroti, 2010). حيث يقوم بعض المشعوذين والسحرة بإقناع بعض المترددين عليهم بأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمانيهم وتطلعاتهم هي القيام ببعض الطقوس والممارسات التي تتضمن التضحية بطفل وتقديم روحه قربان لأسلافهم. وفي هذه الحالة يبحث أصحاب التطلعات والآمال عن وسيط يمكنه التفاوض بشأن الحصول على طفل يتم التضحية به، والذي بدوره يستطيع الحصول على الطفل سواء عن طريق الخطف أو اقناع الوالدين بالوعود الزائفة. وعلى الظهير الأخر، نجد أن الفقراء أنفسهم يقبلون على التضحية بأطفالهم بناءً على توصية من السحرة والمشعوذين في سبيل الحصول على الثروة والتخلص من حالة الفقر التي يعيشونها (UYDL, 2009).

وفقًا للتقرير السنوي للجريمة لعام 2009 الخاص بأوغندا، تم رصد 25 حالة تضحية بالأطفال وذلك عام 2008، وارتفعت المعدلات خلال عام 2009 لتصل إلى 28 حالة تضحية(Soroti, 2010) .

5.3.3. التجارة غير الشرعية عبر الحدود

يتم استغلال العديد من الأطفال في المدن الواقعة على حدود أوغندا مع الدول المجاورة لها في الأنشطة التجارية غير المشروعة عبر الحدود وخاصة تهريب المخدرات والبضائع.

ويفضل التجار استغلال الأطفال في عمليات التهريب لكونهم أرخص تكلفة وأكثر أمانًا ولا يثيرون الشكوك وأقل عرضه للاستجواب من قبل الجهات الرقابية والشرطة (Kasirye, 2007).

وقد كشفت دراسة "منظمة العمل الدولية" (2004) حول "عمالة الأطفال والتجارة عبر الحدود"، أن (35٪) من الأطفال الذين يتم الاتجار بهم يشاركون في الأنشطة عبر الحدود وأن غالبيهم تتراوح أعمارهم ما بين (14-17) عامًا (Kasirye, 2007).

وبعد استعراضنا لأهم صور وأشكال الاتجار في أوغندا، يتبقى لنا معرفة العوامل المسؤولة عن ازدهار تلك الظاهرة ورواجها. فمن خلال الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بذلك، تبين لنا وجود العديد من العوامل التي شكلت البيئة الملائمة لظهور تلك الظاهرة. ويأتي في مقدمة تلك العوامل "الفقر"، حيثتعد أوغندا أحد الدول الإفريقية الفقيرة التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر. ووفقًا لتقديرات عام (2009) اتضح أن (24.5٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر بمعدل (1.25) دولار يوميًا(Nambatya&Gubo, 2016).وقد ترتب على ارتفاع معدلات الفقر في أوغندا عدم قدرة العديد من الأسر الفقيرة على توفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية، وخاصة في حال زيادة عدد أفراد تلك الأسرة. الأمر الذي دفع بالكثير منهم إلى التنازل عن أطفالهم والقيام ببيعهم سواء للأقارب أو الغرباء، والزج بهم للالتحاق بالعمل بالمدن وذلك للتخفيف من وطأة العبء الاقتصادي الذي يتحمله رب الأسرة من ناحية، والحصول على المال اللازم للبقاء على قيد الحياة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن الفقر قد دفع بالكثير من الأطفال إلى هجر أسرهم والانتقال إلى المدن والمراكز الحضرية طواعية منهم للبحث عن فرص عمل تكفل لهم البقاء على قيد الحياة (UYDL, 2009).

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ازدها الاتجار بالأطفال "الانتشار الموسع لفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز"، حيث تعد أوغندا من الدول التي شهدت ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة بفعل العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية

والاقتصادية. وازداد الأمر سوء عندما ارتفعت معدلات الإصابة لدى الفئات العمرية المنتجة في المجتمع. وقد ترتب على إصابة أحد الوالدين أو كلاهما انقطاعه عن العمل وفقدان مصدر الرزق وما ترتب عليه من زيادة العبء الاقتصادي وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأسرية، وفي هذه الحالة اضطر الوالدين إلى التنازل عن طفلها أو الزج به للالتحاق بالعمل في إحدى المدن. وفي حالات أخرى، اضطر الأطفال طواعية الهجرة إلى المدن والمراكز الحضرية للبحث عن فرص عمل تحقق لهم توفير المال اللازم للبقاء على قيد الحياة، وغالبًا ما ينتهي بهم المطاف في العمل بالدعارة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة (Kasirye, 2007).ومن ناحية أخرى، ساهم الانتشار الموسع لمرض الإيدز وارتفاع معدلات الإصابة به في ارتفاع معدل الأطفال الأيتام في أوغندا، وغالبًا ما تولى رعاية هؤلاء الأيتام أقاربهم كبار السن الفقراء وهذا ما جعلهم الأطفال أسوأ حالًا وأكثر عرضة للاتجار من قبل المستغلين. وقد أشار تقرير الإيدز العالمي لعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز إلى أن أكثر من 900 ألف طفل دون سن 17 عامًا قد فقدوا أحد الوالدين أو كليهما بسبب الإيدز (Nambatya&Gubo, 2016).

كما لعبت "الحروب والصراعات"دورًا لا يستهان به في ارتفاع معدلات الاتجار بالأطفال في أوغندا، وخاصة حركات التمرد التي يقوم بها "جيش الرب للمقاومة" تجاه الحكومة في شمال أوغندا. حيث قام جيش الرب باختطاف ما بين 25.000 إلى 30.000 من الأطفال (ذكور وإناث) خلال الفترة من نهاية القرن العشرين وحتى البدايات الأولى للقرن الواحد والعشرين، وقاموا بتجنيدهم في صفوف الجيش للعمل كعبيد جنس وطهاة ومقاتلين وغيرها من أشكال العبودية والقهر. كما أسفر النزاع المسلح عن نزوح العائلات من مناطق الصراع إلى المناطق المحيطة بها وإلى المراكز الحضرية، والتي انتهى مطاف الأطفال بها بالعمل في مجال الجنس التجاري أو التسول في الشوارع كخيار وحيد لضمان بقائهم وبقاء أسرهم (Kasirye, 2007).

هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي ساهمت بدورها في انتشار ظاهرة الاتجار بالأطفال، منها؛ ضعف القوانين والتدابير الرامية إلى التصدي للاتجار بالأطفال، فعلى الرغم من أن القانون الأوغندي يتضمن في مواده بعض المواد التي تنص على معاقبة المتاجرين بالأطفال، ولكن العقبة هنا في التنفيذ، حيث يقتصر تنفيذ ذلك القانون على الحالات التي تم ضبطها وتمت عملية تجارتهم بالأطفال داخل حدود الدولة، فضلاً عن كون حدود أوغندا من السهل اختراقها نتيجة لوجود بعض المجموعات العرقية التي تعيش عبر حدود أوغندا مع الدول المجاورة لها (Nambatya&Gubo, 2016). هذا بالإضافة، نقص فرص العمل، ضعف الحالة الاجتماعية للطفل، التمييز وعدم المساواة بين الجنسين(Kasirye, 2007)، ضغط الأقران، ارتفاع معدلات البطالة والتسرب من المدارس، فضلاً عن القبول المجتمعي لظاهرة عمالة الأطفال وما ترتب عليها من تسهيل عملية الإتجار بهم (UYDL, 2009).

أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الاتجار بالأطفال، فهي تتضمن آثارًا صحية وجسدية، ونفسية واجتماعية. فيما يتعلق بالآثار النفسية نجدها تشمل الشعور بالخوف المستمر من التعرض للعقاب من قبل المتاجرين، والشعور بالذنب والخجل والاستياء من الأخطاء التي ارتكبها الطفل دون إرادته. والشعور بالعجز وقلة الحيلة بسبب عدم القدرة على تغيير الوضع الحالي. هذا بالإضافة إلى بعض الاضطرابات النفسية، كاضطرابما بعد الصدمة واضطرابات السلوك، كالجنوح والميل إلى العدوان والسلوك الجنسي غير السوي. والقلق والأحلام المزعجة والهلوسة الناتجة عن التعذيب والقلق والاستغلال.فضلاً عن نمو مشاعر الكراهية تجاه الأسرة التي تنازلت عنه وزجت به في هذا المجال (Kasirye, 2007. UYDL, 2009). بينما تتمثل الآثار الجسدية والصحية في التعرض للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا وفيروس نقص المناعة البشرية، وحدوث الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض غير الآمن والإصابة بالناسور بالنسبة للفتيات كنتيجة للانغماس في الممارسات الجنسية المحفوفة بالمخاطر في وقت مبكر. فضلاً عن تعاطي الكحول والمخدرات كوسيلة لتحمل المصاعب التي يمرون بها. والتي بدورها تؤدي إلى الإدمان والأمراض والمشاكل العقلية في وقت لاحق.فضلاً عن الإصابة بالكدمات

والجروح نتيجة ظروف العمل غير الآمنة والعنف البدني الممارس تجاههم، وقد يصل الأمر بهم إلى الوفاة في بعض الآحيان. أما بالنسبة للآثار الاجتماعية، نجدها تشمل رفض الأسر والمجتمعات لهؤلاء الأطفال حين عودتهم لمجتمعاتهم وخاصة الجنود الأطفال الذين ينظر لهم على أنهم قتله ومرتكبي جرائم وحشية. وإلقاء القبض على بعض الفتيان المتورطين في ممارسة الجنس التجاري من قبل الشرطة وما يترتب عليه من عرض صورهن في وسائل الإعلام باعتبارهن مومسات وبالتالي لا يصبحن قادرات على الاندماج المجتمعي (UYDL, 2009).

خاتمة:

بعد استعراض أنماط ومؤشرات العنف تجاه الطفل في أوغندا، يتضح لنا، أن الفقر هو القاسم المشترك في ممارسة العديد من أنماط العنف تجاه الأطفال في أوغندا، بداية من العنف الأسري وانتهاءً بالاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال، كما تلعب الممارسات والمعتقدات الثقافية؛ دورا ملحوظًا في تنامي مؤشرات ممارسة العنف تجاه الإناث وبصفة خاصة ظاهرة ختان الإناث، والمتابع لارتفاع معدلات ممارسة ختان الإناث في أوغندا يجده قائم على أساس ثقافي؛ فنجد بعض القبائل ترى أن الختان مؤشر على اكتمال الأنوثة، بينما قبائل أخرى ترى أن الختان تطهير لجسد الأنثى من التدنيس، ومن المؤسف أن الأمر لا يتوقف على حد الممارسة فقط، بل يمتد الأمر ليترك اثاره النفسية والاجتماعية على الفتاة.

إن ممارسة العنف ضد الاطفال في أوغندا أصبحت قضية لا يمكن غض الطرف عنها نظرا لتزايد معدلاتها في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من قبل منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة اليونيسف، إلا أن الجهود مازالت قاصرة في ظل عدم تضافر جهود الحكومات مع تلك المؤسسات، حيث نجد على سبيل المثال أن أوغندا قد لا تعلن عن معدلات الإصابة بفيروس الايدز رغبة في تلقى

المنح الدولية، إن الحلول التي تمارس في مجال مجابهة العنف الموجه ضد الأطفال ماهي إلا حلول وقتية وليس جذرية، إن الحل الجذري لتلك الأنماط الموجة من العنف يتمثل في ضرورة القضاء على القاسم المشترك في العديد من أنماط العنف في المجتمع الاوغندي ألا وهو الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية الموجودة وخلق فرص استثمار، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة، حتى يرتفع مستوى معيشة الفرد، ومن ثم ينخفض معدل ممارسة العنف تجاه الأطفال في اوغندا.

توصيات الدراسة:

أن مسؤولية الحد من العنف الموجه للأطفال بكافة أشكاله لا تقع على عاتق الحكومة فحسب؛ بل تتطلب مزيد من التعاون المتبادل بين كافة القطاعات، الحكومي منها والخاص والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان وتلك المختصة بحقوق الطفل، بالإضافة إلى السكان المحليين المتضررين من العنف الموجه للأطفال، وذلك لإيجاد حلول وآليات رادعة حتى يتثنى حماية الأطفال من العنف بمختلف أشكاله.

وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة الراهنة بالآتي؛

- لابد وأن تقوم الدولة بتفعيل مواد القانون المتعلقة بكافة أشكال العنف الموجه للأطفال والتشدد في تطبيقها وملاحقة الجناة والمرتكبين لتلك الجرائم البشعة التي تلحق بالطفل وتدمر مستقبله، فالعديد من الأمور لا يمكن حلها إلا في ضوء وجود قوانين رادعة تتسم بالاستدامة في تنفيذها.

- لا بد وأن تكون هناك رقابة دورية على الحانات وأماكن تجمع الأطفال في المناطق التي يشتهر بها خطف وسرقة الأطفال والتي يقصدها المتاجرين، والعمل على تتبع هؤلاء الجناة وتنفيذ العقوبة عليهم.

- ضرورة وجود تعاون دولي وإقليمي بين مختلف الدول المتضررة من العنف الممارس تجاه الأطفال والعمل على الحد من تلك الظواهر بقدر الإمكان.

- إذا كان الفقر يعد من الدوافع الأساسية لتضحية وتنازل العديد من الأسر عن أطفالهم –سواء فيما يتعلق بالاتجار بهم أو إجبارهم على الزواج المبكر والختان –فلا بد من البحث عن بدائل تعويضية ذات عائد اقتصادي مناسب لتلك الأسر يفوق العائد من استغنائهم عن أطفالهم ويكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية ويضمن لهم حياة كريمة، مع مراعاة استدامة ذلك حتى لا يعاودون التفكير مجددًا في تلك الأمور.

- القيام بمزيد من حملات التوعية متعددة الأهداف لتشمل التوعية بكافة أشكال العنف الموجة للأطفال في أوغندا، وتقوم تلك الحملات باستهداف الأطفال وأسرهم، والعمل على توعيتهم بمخاطر الزواج المبكر والختان والاتجار بالأطفال والعواقب الوخيمة التي تنجم عنه، وذلك باستخدام بعض الوسائل المساعدة على توصيل الفكرة وتحقيق الهدف من تلك الحملات كعرض بعض الأفلام القصيرة التي تصور كافة الجوانب المحيطة بالمشكلة، وعرض نماذج لقصص حقيقية توضح معاناتها مع المشكلة. مع إمكانية عرض المشكلة في صورة أفلام كرتونية بشكل سلس ومبسط يتناسب مع الأطفال ويضمن توصيل الفكرة وغرسها في أذهانهم.

- لابد وأن يراعي القائمين بحملات التوعية المستهدفة للسكان المحليين أن يكون الهدف الرئيسي لتلك الحملات هو التوعية بمخاطر كافة أشكال العنف الموجه للأطفال والحث على ضرورة الإبلاغ في حال حدوث أي فعل يمثل تعديًا على الطفل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضمان تحقيق الرفض المجتمعي لكافة تلك الأشكال من العنف وخاصة أن بعضها يحظى بالقبول المجتمعي.

إجراء المزيد من الدراسات الأنثروبولوجية المتعمقة في كافة أشكال العنف الممارس تجاه الأطفال في أوغندا، حتى يتثنى رسم صورة واضحة متعددة الأبعاد للظاهرة من حيث أسبابها، وآثارها وتقييم الوضع الراهن لها وإبراز الفجوات والحصول على إحصائيات دقيقة عن عدد

الأطفال الضحايا، وذلك في ضوء التعاون المتبادل مع أصحاب التخصصات العلمية الأخرى المعنية بتلك الظاهرة وأثارها المختلفة، والعمل على إمداد المسئولين والجهات المعنية بالتنفيذ بتلك المعلومات حتى يتثنى لهم اتخاذ خطوات فعالة ومجدية في سبيل الحد من تلك الظاهرة والقضاء عليها قدر الإمكان.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب والمراجع العربية

1- القشقشي، هبه ابراهيم. (1993). بعض المتغيرات الشخصية المتعلقة بالإساءة للطفل: دراسة مقارنة، الكويت: مؤتمر كلية العلوم الاجتماعية.

2- الصاح، مختار. (1973). لسان العرب، مُحَّد أبو بكر الرازي، لبنان: دار الفكر للطباعة.

3- بحري، منى يونس. مطيشان، نازل عبد الرحمن. (2011). العنف الأسري، عمان: دار الصفي للنشر والتوزيع.

4- جلال، مُحَّد. (2016). العوامل السوسيوثقافية وعلاقتها بالصحة والمرض في كامبالا: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، قسم الأنثروبولوجيا.

5- جلال، مُحَّد. (2016). رؤية أنثروبولوجية لثقافة الختان لدى بعض القبائل الأوغندية، الجزائر: مجلة أنثروبولوجيا، العدد (4).

6- جلال، مُحَّد. (2018).الثقافة والإيكولوجيا وعلاقتهما بالصحة والمرض في أوغندا، ألمانيا: دار نور للنشر.

7- جلال، مُحَّد. (2019). أثر الثقافة على الحالة الصحية للفتاة الأوغندية: ناسور الولادة نموذجًا. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي السادس لثقافة الشباب والعمال بعنوان "شباب إفريقيا بين الواقع والمأمول" المنعقد بمدينة الغردقة خلال الفترة من 7-10 أبريل 2019.

8- حزين السيد، صالح (1993). إساءة معاملة الأطفال، الكويت: مجلة دراسة نفسية، ع4.

9- رافع، علياء. (2009). تفعيل حقوق الإنسان وإيقاف الاتجار بأطفال الشوارع، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان " أولاد الشوارع وحقوق الإنسان في إطار الاتجار بالبشر، القاهرة: المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

10- عبد الراضي، مُحَمَّد. (2012). رأس المال الاجتماعي لدى أطفال الشوارع: دراسة ميدانية بمدينة القاهرة. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم علم الاجتماع.

11- عبد القادر، خليفة. قصي، عطية. (2017). العنف ضد الأطفال أسبابه وآثاره دراسة سوسيو أنثروبولوجية مدينة بئر العاتر حي 300 سكن نموذجاًd. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(28)، 287-298.

ثانيًا: الكتب والمراجع الاجنبية

12- Allen, K., Bugler L, Denise K., Doré M., Waritay J., & Wilson A. (2013). Country Profile: FGM in Uganda, 28 TooMany, FGM lets end it.

13- Bantebya G. K., Muhanguzi F. K. & Watson K. (2014) Adolescent girls in the balance: Changes and continuity in social norms and practices aroundmarriage and education in Uganda, OverseasDevelopment Institute, retrievedfrom: http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9572.pdf.

14- Birech, J. (2013). Child Marriage: A Cultural HealthPhenomenon, International Journal of Humanities and Social Science, 3 (17): 97-103.

15- Green, C., Mukuria, A., Rubin, D., (2009). AddressingEarlyMarriage in Uganda, Washington: USAID &Health Policy Initiative.

16- Kasirye, R. (2007). Rapidassessment report on trafficking of childrenintoworstform of child labour, includingchildsoldiers in Uganda. Kampala: ILO.

17- Lubaale, Y. M. (2013). Child Marriages in Uganda afterEnacting the Death Penalty for Defilement, Psychology and Behavioral Sciences, 2(3): 138-147.

18- Makerere Institute of Social Research (MISR). (2007). THE MAGNITUDE OF HUMAN TRAFFICKING IN UGANDA: A CASE STUDY OF MAJOR CITIES AND TOWNS IN UGANDA, Retrievedfrom:https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/2

0.500.12413/5558/Makerere%20Institute%20of%20Social%20Research-MAK-res.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

19- Maleche, A., & Day, E. (2011). Traditional Cultural Practices and HIV: Reconciling Culture and HumanRights, WorkingPaper for the Third Meeting of the TechnicalAdvisory Group of the Global Commission on HIV and the Law, 7-9 July 2011.

20- Malhotra, A. (2010). The Causes, Consequences and Solutions to Forced Child Marriage in the Developing World, TestimonySubmitted to U.S. House of RepresentativesHumanRights Commission, International Center for Research on Women, retrievedfrom: http://www.icrw.org/files/images/Causes-Consequences-and%20Solutions-to-Forced-Child-Marriage-Anju-Malhotra-7-15-2010.pdf.

21- Monjok, E., Essien, J., & Holmes, L. (2007). FemaleGenital Mutilation: Potential for HIV Transmission in Sub-SaharanAfrica and Prospect for Epidemiologic Investigation and Intervention, African Journal of Reproductive Health, 11(1): 33- 42.

22- Nambatya, S., &Gubo, Q. (2016). A Comparative Study of Child Trafficking Causes between China and Uganda. Developing Country Studies, Vol.6 (6) 159- 170.

23- Namulondo, J. I. (2009). FemaleGenital Mutilation: A Case of the Sabiny in Kapchorwa District, Uganda, A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment for the Degree: Master in HumanRights Practice, Department of Social Anthropology, University of Tromso.

24- Nour, N. M. (2006). HealthConsequences of Child Marriage in Africa, EmergingInfectiousDiseases, 12 (11): 1644 - 1649.

25- Oguttu, J. W., &Nassolo, S. N. (2011). Child Marriage and its Impact on Development: The Case Study of Kasese District, Uganda, Uganda: Isis-Women's International Cross Cultural Exchange.

26- Perez, G. & Namulondo, H. (2011). Elongation of Labia Minora in Uganda: Including Baganda Men in a RiskReduction Education programme. Culture, Health&Sexuality, 13(1), 45-57.

27- SOROTI, K. (2010). BASELINE SURVEY REPORT. Retrievedfrom; https://asf.be/wp-content/publications/ASF_Uganda_ChildTrafficking_BaselineSurvey.pdf.

28- Takim, O. & David, I. (2013). African Cultural Practices and Health Implications for Nigeria Rural Development, International Review of Management and Business Research, 2(1):176- 183.

29- UBOS., & ICF. (2012). Uganda Demographic and Health Survey 2011, Kampala, Uganda: UBOS and Calverton, Maryland: ICF International Inc.

30- Uganda YouthDevelopment Link (UYDL). (2009). Trafficking and enslavement of Children in Uganda; A form of modern-dayslavery, Retrievedfrom;https://www.uydel.org/reports/Trafficking%20and%20enslavement%20of%20Children%20in%20Uganda-20110706-161547.pdf

31- UNFPA-UNICEF (2010) Uganda Law Bars GenitalCutting: Tribal Elders' Advocacyis the Key, RetrievedFrom: http://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UgandaReport.pdf.

32- UYDEL, ECPAT France and ECPAT International. (2019). ECPAT Country Overview: Uganda. A report on the scale, scope and context of the sexual exploitation of children, retrievedfrom; https://www.ecpat.org/wp-content/uploads/2019/04/ECPAT-Country-Overview-Report-Uganda-April-2019.pdf.

33- Walker, J. A. (2012). EarlyMarriage in Africa - Trends, HarmfulEffects and Interventions, African Journal of Reproductive Health, 16(2): 231- 240.

34- World HealthOrganization (WHO) (2009). Traditional Male CircumcisionAmong Young People: A Public Health Perspective in the Context of HIV Prevention, Retrievedfrom: http://www.malecircumcision.org/programs/documents/TMC_final_web.pdf

35- World HealthOrganization(WHO) (2012). Understanding and Addressing Violence AgainstWomen: FemaleGenital Mutilation, Retrievedfrom: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/77428/1/WHO_RHR_12.41_eng.pdf

36- World HealthOrganization(WHO). (2011). An Update on WHO'sWork on FemaleGenital Mutilation (FGM): Progress Report, Retrievedfrom:http://whqlibdoc.who.int/hq/2011/who_rhr_11.18_eng.pdf